

توظيف مؤشر (TAXES) لفحص الهشاشة المالية
(دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق
المالية) للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

عبد الجليل عبد المحسن عمران
الباحث

أ.م.د. رافعة أبراهيم الحمداني
كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل

**Employing the TAXES indicator to examine financial
fragility Ananalytical study of sample of commercial
banks listed in Iraq stock Exchange for the period
(2004-2019)**

Assis. Prof. Rafiaa Ibrahim AL-H.
College of Bus.&Econ.

abd ALjalil A. O.
Researcher

تاريخ قبول النشر ٢٠٢١/١٢/١٥

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/١١/٢٨

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان مدى إمكانية توظيف مؤشر (TAXES)، لفحص الهشاشة المالية في المصارف التجارية العراقية، تحديداً (٩) مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩). واستخدم المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات والمعلومات الواردة في التقارير والكشوفات للمصارف عينة البحث، كما استخدمت البرمجيات الجاهزة منها برنامج (Excel-2010)، وبرنامج (SPSS.V.22)، لأختبار الفرضية والاجابة عن التساؤل المتعلق بمشكلة البحث والوصول الى الاهداف، كما توصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها: لا تعاني المصارف عينة البحث من هشاشة مالية مرتفعة، كما قدم البحث مجموعة توصيات من بينها: ضرورة اعتماد مؤشر (Texas)، من قبل المصارف التجارية لاختبار متانة وضعها المالي وتعزيز المعدلات المتحققة لهذا المؤشر.

الكلمات المفتاحية: الهشاشة المالية، مؤشر TAXES، الازمات المالية، المخاطر المالية.

Abstract:

The research aims to demonstrate the extent to which the (TAXES) index can be used to examine financial fragility in Iraqi commercial banks, Specifically (9) commercial banks listed in the Iraqi Stock Exchange, For the period (2004-2019). The descriptive and analytical approach was used for the data and information contained in the reports and statements for the research sample banks, and ready-made software was used, including (Excel-2010) and (SPSS.V.22), to test the hypothesis and answer the question related to the problem of the study and reach the goals. The research showed high financial fragility, and the research also presented a set of recommendations, including: The necessity of adopting the Texas index by commercial banks to test the strength of their financial position and to enhance the rates achieved for this indicator.

Keywords: Financial fragility, TAXES index, financial crises, financial risks.

المحور الاول: المنهجية

١. المقدمة

تعد الهشاشة المالية مؤشر أولي للانهييار والافلاس اذا لم يتم معالجتها وتخطي آثارها، واستعادة حالة الاستقرار والتوازن المالي. أشرت أدبيات الادارة المالية أربعة مراحل للالزمات المالية، تمثل الجيل الاول في اثار الكساد الاقتصادي بسبب إتباع سياسات اقتصادية غير ملائمة، سواء سياسات مالية او تجارية او نقدية، اما الجيل الثاني من الالزمات المالية فتتمثل في انتقال اثار الازمة المالية في احد البلدان على بقية البلدان التي ترتبط معها في علاقات مالية او ما يسمى بـ(سلوك القطيع) الذي يجعل الافعال الفردية متشابهة توقعاً لحصول نفس الخطر المالي المتوقع، وينشأ الجيل الثالث من الالزمات المالية، من ضعف أداء القطاع المصرفي ودور المخاطر المعنوية، منها التوسع المفرط في الاقراض منخفض الضمانات، وما يصاحبه من مخاطر التخلف عن السداد بس انعدام الضمانات أو أنتشار القروض غير المؤمن عليها. وتمثل الهشاشة المالية الجيل الرابع من الاختلالات المالية الناشئة من أسباب ترتبط مع العديد من المشاكل المالية بشكل مباشر، منها الالزمات المالية، والمخاطر المالية، والصدمات المالية.

٢. مشكلة البحث

ان المدخل السليم للتعرف على أي مشكلة يتمثل في إثارة مجموعة تساؤلات بحثية تحدد لنا طبيعة المشكلة وتمكن من الاحاطة بكل جوانبها، لذا فإن مشكلة البحث تنطلق من التساؤل الرئيسي الاتي: ما هو حجم الهشاشة المالية التي تواجهها المصارف المبحوثة؟

٣. فرض البحث

لغرض الاجابة على التساؤل المطروح في المشكلة البحثية والوصول الى الاهداف البحثية انطلق البحث من الفرض الاتي: (تعاني المصارف المبحوثة من هشاشة مالية مرتفعة).

٤. أهمية البحث

يكتسب البحث اهميتها من اهمية العينة المبحوثة، اذ ان القطاع المصرفي يعد أحد الركائز المهمة في الانظمة المالية بشكل عام، ولاسيما المصارف المدرجة منها في سوق العراق للأوراق المالية، لما لها من دور مهم في تحفيز الانشطة المالية المختلفة داخل أي نظام مالي، والجانب الاخر من أهمية البحث يتمثل في أهمية اظهار مخاطر الهشاشة المالية، فالبحث ركز على مفاهيم حديثة بحاجة الى دراسات متعددة لأثرائها واظهار أهميتها، والجانب الاهم من هذا البحث هو محاولة وضع معالجات لمخاطر الهشاشة المالية على المصارف وسبل للحد منها.

٥. أهداف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على مخاطر الهشاشة المالية، وامكانية توظيف مؤشر (TAXES)، لقياس الهشاشة المالية في المصارف عينة البحث، وبشكل أكثر تحديداً يسعى البحث الى: قياس حجم الهشاشة المالية التي تعاني منها المصارف عينة البحث.

٦. حدود البحث

أ. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث بالمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
ب. الحدود الزمانية: حدد البحث في عنوانه الحدود الزمنية للدراسة، من (٢٠٠٤) ولغاية سنة (٢٠١٩)، وان سبب اختيار هذه الفترة يعزى الى حداثة الفترة الزمانية وتوفر القوائم والكشوفات المالية في الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية.

٧. أسلوب البحث:

اعتمد المنهج الوصفي في تقديم المفاهيم والجانب النظري من البحث، والمنهج التحليلي والكمي في تحليل البيانات باستخدام النسب والنماذج المالية لحساب الهشاشة المالية، واستخدام الاساليب والبرامج الاحصائية منها (SPSS.V.22)، في الجانب التطبيقي.

المحور الثاني: الجانب النظري**أولاً: مراجعة الدراسات السابقة**

يحتل موضوع الدراسات السابقة جانباً محورياً في تحقيق البحث العلمي، فالتطرق الى ما تعرض اليه الباحثين يبني الاساس لموضوع البحث الحالي من حيث النماذج المختارة و والطرق التي عولجت بها البيانات، والنتائج التي توصل اليها، وما له من اهمية بالغة في اكتشاف وبلورة مشكلة بحثنا وتحديد ابعادها واجراءات سيرها، من ضبط المحتوى النظري، وتحديد عينة البحث التطبيقية، فالدراسات السابقة تعتبر نقطة انطلاق للاتجاه السليم لبحث جدير بالدراسة والتدقيق. ومن بين الدراسات ذات العلاقة ببحثنا، دراسة الطائي والجبوري، ٢٠١٧ بعنوان: المرونة المالية وتأثيرها من هشاشة النظام المصرفي، هدفت الدراسة الى التعرف على مدى ممارسة المصارف التجارية للمرونة المالية للتأثير في الحد من الهشاشة المالية في المصارف، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري والمنهج التحليلي والكمي في الجانب العملي في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، واستخدام مؤشر (Z-SCORE) لقياس الهشاشة المالية، وتوصلت الدراسة الى مجموعة استنتاجات منها: أن قدرة المصارف على مواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق مستويات مقبولة من

العائد سواء كان على مستوى الموجودات او حقوق الملكية جاء نتيجة اعتمادها سياسة مالية مرنة جعلتها افضل من المصارف الاخرى. أما دراسة السقا واخرين، ٢٠١٨ بعنوان: تعزيز الكفاءة المالية في معايير (IFRS)، للحد من الهشاشة المالية، فقد اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي في عرض الجوانب النظرية والعملية، لقياس الهشاشة المالية، استخدمت مؤشر (Z_score)، وتوصلت الدراسة الى مجموعة استنتاجات اهمها: أن اغلب المصارف المبحوثة، سجلت هشاشة عالية قبل حدوث الازمة وأن عدداً قليلاً من المصارف كانت مستقرة مالياً وأن تلك المستقرة ازدادت مستويات استقرارها خلال الازمة والتي كانت تعاني من هشاشة ازدادت هشاشتها خلال الازمة، وقدمت الدراسة مجموعة توصيات منها ضرورة الاعتماد على مؤشرات موحدة لقياس مستويات الهشاشة المالية كونها تعطي انطباعاً جيداً لدى المستثمرين والدائنين حول قوة واستقرار المركز المالي والقدرة على مواجهة الديون والقروض والوقوف في وجه الازمات المالية في حال حدوثها.

ثانياً: الهشاشة المالية

٢-١ مفهوم الهشاشة المالية

الهشاشة المالية حالة ضعف تحدث بسبب مزيج من المشاكل المالية، منها المخاطر المالية والازمات المالية، التي تنشأ بدورها من الصدمات المالية المفاجئة وغير المتوقعة، ويمكن وصفها بأنها أزمة مالية مستمرة، تتخطى حدود عدم الاستقرار المالي، فيما إذا لم يتم معالجتها لتؤدي في نهاية المطاف الى الانهيار والافلاس، من هنا يمكننا استعراض بعض الآراء والمفاهيم للهشاشة المالية:

الهشاشة المالية هي حالة عدم الاستقرار التي تنشأ من خلل في الهيكل المالي للشركة، مما يجعلها عرضة بشكل مستمر للتأثر بتقلبات المالية، وكلما كانت درجة حساسية الهيكل المالي كبيرة، كلما قل حجم الصدمة المالية الكافية لأحداث تغيير كبير في سلوك الشركة المالي. (Sordi & Verceli, 2003, 3). ويمكن تعريف الهشاشة المالية بانها حالة انعدام التوازن، التي يمكن تشبيهها بانحناء العصا تحت الضغط وتكون جاهزة للارتداد نحو الخلف، حتى يصل الضغط الى نقطة معينة تسبب انكسارها، وتتمثل حالة الضغط بتراجع معدلات الارباح، الذي يؤدي الى تراجع النشاط وتصبح التقديرات اكثر تشاؤماً للربحية المستقبلية، فتصبح التدفقات النقدية الداخلة موجهة نحو خدمة الدين، وبالنهاية يحدث الانهيار والافلاس (Schroeder, 2016, 287-307). ويمكن وصفها بانها الحد الفاصل بين الاستدامة المالية والعسر المالي، الذي يؤدي الى الافلاس مالم يتم الاستعانة بالتمويل الخارجي (الرافعة المالية)، لاستعادة التوازن وانتظام الاعمال، على

افتراض عدم وجود احتياطات مخزونة (الراوي، ٢٠١٩، ٣). وعلى العكس من المفهوم السابق ترى (Schroeder, 2016, 287-307). أن الهشاشة المالية تنشأ من الاعتماد على رافعة مالية عالية، لتمويل نشاطها المالي، مما يعني انخفاض صافي القيمة وتقلص حقوق الملكية، وبالتالي فهي معرضة لمخاطر عالية تنطوي على عدم الاستقرار وضعف مالي، تتسارع بعده الآثار السلبية للاقتراض، وصولاً للإفلاس الذي يعني بأن القيمة الصافية أصبحت سالبة. اما في القطاع المصرفي فهي الحالة الناتجة عن الافراط في الاقراض السيء، الذي ينتج عنه احتمالية كبيرة للتخلف عن السداد، مما يفسح المجال لعدم الاستقرار المالي بسبب تراجع العوائد، وتتراكم الخسائر وبمرور الوقت تؤدي الى الافلاس (Loayza&Ranciere, 2005, 13).

٢-٢ فرضيات الهشاشة المالية

هناك ثلاث وجهات نظر تفسر الهشاشة المالية هي:

١. فرضية الضمانات الحكومية والمخاطر الاخلاقية في الصناعة المصرفية: تؤكد وجهة النظر الاولى، والتي حظيت بأكبر قدر من الاهتمام والقبول، من بين بقية الفرضيات الاخرى، أن الهشاشة المالية تنشأ من انخفاض مخاوف البنوك من الوقوع في مشاكل أو ازمات مالية بسبب المساعدات المالية التي تقدمها الحكومات او البنوك المركزية في حال تعثر المصارف، مما يعني انها لا تواجه المخاطر الكاملة لاستثماراتها بمفردها، لذا فإنها تتحفز بشكل مفرط لتوظيف اموالها في استثمارات عالية المخاطرة او تقديم قروض منخفضة الضمانات بشكل واسع وهذا المخاطرة المفرطة هي السبب الجذري للهشاشة المالية. ومبرر الحكومات في تدخل الحكومات لإعادة الاستقرار للمصارف المتعثرة بسبب الدور الذي تلعبه في تزويد الاقتصاد بالسيولة، وتعثر احد المصارف يحفز المودعين في المصارف الاخرى الى سحب ودائعهم خوفاً من انتقال أثار الازمة الى بقية المصارف (Allen et al, 2015, 30-50).

٢. فرضية الخطيئة الاصلية: يذهب الرأي الثاني في تفسير الهشاشة المالية، الى أن عدم اكتمال الاسواق المالية، يؤدي الى عدم قدرة الشركات على استخدام العملة المحلية في الاقتراض الخارجي، أو حتى الاقتراض الداخلي طويل الاجل، بسبب مخاوف مستقبلية من عدم تطابق العملة، أذ تضطر الشركات للاقتراض بالعملات الاجنبية لتأمين احتياجاتها الاستثمارية، التي تدر عوائد بالعملة المحلية، أو تلجأ الى تمويل استثماراتها طويل الاجل، بالاقتراض قصيرة الاجل. وعدم التطابق السابق لا ينتج بالضرورة من افتقار الشركات الى البصيرة المطلوبة، لمطابقة هيكل الموجودات

والمطلوبات، وانما يكون عدم اكتمال الاسواق المالية السبب الالهم للهشاشة المالية (Vankatesh& Hire math, 2020, 25-54).

٣. فرضية مشكلة الالتزام: تسعى وجهة النظر الثالثة في تفسير الهشاشة المالية، الى التركيز على اختلاف المعاملات المالية عن غيرها من المعاملات، كونها ترتب التزام مالي على فترات زمنية لاحقة، قد ينتج عنها ظهور مشاكل عدم السداد وتنفيذ الالتزام، لأسباب مختلفة منها تغير اسعار الصرف التي تكون خارج ارادة المقترض، او عدم وجود مؤسسات قانونية توفر السرعة الكافية لاسترجاع ضمانات القروض في حال التخلف عن السداد، إذا كانت قيمة الضمان اكثر من قيمة القرض، اما إذا كانت قيمة الضمانات أقل من قيمة القرض فلا يستفيد منها المقرضون، ومن هنا تنشأ الهشاشة المالية (Eichengreen & Haussmann, 1999, 11-16).

٣-٢ أسباب الهشاشة المالية

كشف حدوث الازمات المالية أمرين هامين، الاول سقوط الانظمة المالية في الازمة بسبب هشاشتها، والثاني عدوى انتقال الازمات عبر الحدود، كما أن اغلب الازمات المالية، غالباً ما تحدث بسبب هشاشة انظمتها المصرفية والسياسات المالية والنقدية التي تتبعها البنوك المركزية، مما يسهل من انتقال الازمات المالية عبر حدود الوطنية والاقليمية، وتستشهد الكثير من الدراسات، بالأزمة المالية التي حصلت في ٢٠٠٨ او ما تسمى (ازمة الرهن العقاري)، التي اندلعت بسبب الافراط في تداول المشتقات المالية، بشكل متصاعد مما ادى الى تناقص القيمة الفعلية للعقارات بمستويات ادنى من الضمانات المالية المرهونة بها، لتمتد أثارها بعد ذلك الى بقية القطاعات المالية في الولايات المتحدة، ومن ثم انتقلت عبر الحدود لبقية دول العالم، اي أن انفجار الفقاعة العقارية بسبب ازمة مصرفية (محي الدين، ٢٠٠٠، ١٤٨)، ومن هنا يمكننا أن نذكر بعض أسباب الهشاشة المالية وهي كالاتي:

١. الاسباب الخارجية للهشاشة المالية: وهي مجموعة الاسباب التي تؤثر في الوضع المالي للشركة وتكون خارج سيطرتها ولا تتحمل مسؤولية حدوثها، وتؤثر على البيئة المالية بشكل عام ونذكر منها:
أ. اتجاه الدول الى تحرير انظمتها المالية، او رفع القيود على حركة رؤوس الاموال والتي نذكر من بعض أثاره السلبية:

١. سهولة انتقال الازمات عبر الحدود.
٢. مخاطر هروب رؤوس الاموال الوطنية تحت ذريعة الاستثمار او المتاجرة.
٣. مخاطر تراكم السيولة بسبب حرية انتقال الاموال.

٤. مخاطر عولمة المديونية: مثال ذلك عمدت بعض البلدان العربية الى تحويل ديونها الخارجية لبعض الدول النامية، الى اوراق مالية يتم تداولها في الاسواق المالية الدولية، فتقود بالنهاية الى ظهور نوع جديد من المخاطر مشابهة للمخاطر المالية التي أدت الى ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة (خالدي وهزري، ٢٠١٩، ١٤).
- ب. هشاشة الاسواق المالية بسبب الافراط في اصدار الاوراق المالية الجديدة، التي يتم غالباً تقييمها من قبل المستثمرين على انها زائفة، وأن اصدارها يتم بسبب عدم وجود سيولة كافية لتسديد الالتزامات المالية للجهة المصدرة.
- ت. السياسات المالية والنقدية التي تتبعها الحكومات للتأثير في مستويات النشاط والمنافسة، منها اسعار صرف العملات، وتحديد اسعار الفائدة، وضوابط الرقابة والاشراف للبنوك المركزية (Rossi, 1999, 66-99).
٢. الاسباب الداخلية للهشاشة المالية: وهي مجموعة الاسباب التي تتعلق بالوضع المالي للشركات، وسياستها التمويلية والاستثمارية، التي تحدد درجة تحملها للمخاطر المالية ومنها:
- أ. انخفاض جودة الخدمات المصرفية يجعله أقل جاذبية للمودعين الجدد، فيقوم المودعين الحاليين، بسحب ودائعهم، مما يخفض السيولة لدى المصارف الذي ينعكس سلباً على انخفاض الاريح (Sordi & Verceli, 2003, 3).
- ب. ضعف القدرات الاستطلاعية للمصارف، وضعف أنظمة الحوكمة التي تعفي الادارة من مشاكل او أزمات مالية تتعرض لها المصارف.
- ت. الافراط في الاقراض منخفض الضمانات بالمقارنة مع القروض عالية الجودة، مما يزيد من مخاطر التخلف عن السداد.
- ث. الافراط في المضاربة وتمويل المشاريع الوهمية، التي تمتص السيولة وتفضي في نهاية المطاف الى أزمات مالية، ومن ثم بيع الموجودات بأسعار منخفضة للإيفاء بالتزامات الديون.
- ج. الاستخدام الكثيف للقروض قصيرة الاجل، مما يزيد من مخاطر انخفاض السيولة وعدة القدرة على السداد (Schroeder, 2016, 287-307).

٢-٤ عوامل الهشاشة المالية

تختلف الاسباب عن العوامل في كون الاولى تؤدي الى نتيجة حتمية، بينما لا تؤدي العوامل بالضرورة الى نفس النتيجة، ويمكن اعتبار العوامل هي الاعراض التي تشير الى احتمالية حدوث نتيجة معينة، وللهشاشة المالية عدة الاعراض (Schroeder, 2016, 287-307):

١. انخفاض الربحية.
٢. تصفية الديون.
٣. ارتفاع الرافعة المالية التي تؤدي تخفيض صافي القيمة بشكل تدريجي.
٤. اهمال المخاطر المالية والانخراط في المزيد من الاستثمارات عالية المخاطر بسبب سلوك الادارة ورغبتها الى تعويض الخسائر، مما يؤدي الى تراكمها والدخول في مشاكل الاعسار.
٥. انخفاض جودة الموجودات للشركات المالية ينذر باحتمالية حدوث الهشاشة المالية.
٦. وجود فجوة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة.
٧. تذبذب اسعار الصرف واسعار الفائدة.
٨. تكرر حدوث الازمات المالية بسبب التقلبات المالية بسبب السياسات الحكومية.

٢-٥ نماذج قياس الهشاشة المالية

تحظى الهشاشة المالية باهتمام الكثير من الدراسات التي استخدمت فيها نماذج مختلفة، حسب المؤشرات الرئيسية لكل نظام يتم على اساسها تقييم فترات عدم الاستقرار، وفق محددات معينة، ومن أهم النماذج:

١. مؤشر (Z-Scoer)

قياس هشاشة النظام المصرفي يتم بواسطة هذا النموذج يتم وفق المعادلة الاتية:

$$Z = \frac{ROA + E/A}{\sigma (ROA)}$$

حيث أن:

ROA: العائد على الموجودات

E/A: نسبة حقوق الملكية الى الموجودات الكلية

(ROA) σ : الانحراف المعياري في العائد على الموجودات.

يتم مقارنة قيمة المعادلة السابقة مع قيمته في بقية المصارف العاملة في نفس القطاع فإذا كانت القيمة مرتفعة فإن ذلك يعني احتمالية اقل للإفلاس، والعكس بالعكس، أي أن انخفاض قيمة هذا المؤشر يعكس هشاشة المصرف مقارنة بالمصارف الأخرى.

(الطائي والجبوري، ٢٠١٧، ٥٣٩-٥٥٦).

٢. نموذج (Sherro,1987)، (المرشدي، ٢٠١٨، ٢٥٣-٢٧٥)

لهذا لأنموذج هدفين رئيسيين هما:

- أ. تقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض ومدى إمكانية تعثر المقترضين.
 ب. التنبؤ بالهشاشة المالية والتعرف على قدرة الشركة على مواصلة نشاطها المستقبلي.
 ويعتمد هذا النموذج على ستة مؤشرات مالية وفق أوزان نسبية لكل نسبة، تم صياغتها في شكل المعادلة الآتية:

$$Z = 17 * X1 + 9 * X2 + 3.5 * X3 + 20 * X4 + 1.2 * X5 + 0.10 * X6$$

حيث أن:

- X1: نسبة رأس المال العامل الى إجمالي الموجودات.
 X2: نسبة الموجودات النقدية الى إجمالي الموجودات.
 X3: نسبة حقوق الملكية الى مجموع الموجودات.
 X4: نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات.
 X5: نسبة مجموع الموجودات الى مجموع المطلوبات.
 X6: نسبة حقوق الملكية الى الموجودات الثابتة.

جدول رقم (١)

تفسير الوضع المالي للشركات وفق نموذج (Sherro)

قيمة Z	دلالة الاختبار
$Z \geq 25$	الشركة لا تعاني من هشاشة مالية وغير معرضة لمخاطر الإفلاس
$Z \geq 20 < 25$	لا تعاني من هشاشة مالية واحتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس
$Z \geq 5 < 20$	الوضع المالي يصعب التنبؤ به
$Z \geq -5 < 5$	الشركة تعاني من هشاشة مالية ومعرضة للإفلاس
$Z < -5$	الشركة تعاني من هشاشة مالية ومعرضة بشكل كبير للإفلاس

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: أبو شهاب، عزت هاني عزت، ٢٠١٨، مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان/الأردن.

٣. مؤشر (Texas) (الحموي، ٢٠١٦، ٧٤)

يستخدم هذا المؤشر لدراسة السلامة للمصارف التجارية، وإمكانية حدوث عسر مالي يندر بهشاشة مالية تقود الى الإفلاس والتصفية، وتم بناء وفق المعادلة الآتية:

$$\text{Texas Ratio} = \frac{\text{NPL} + \text{Fix Asset}}{\text{Equity} + \text{NPL Provisions}}$$

حيث أن

NPL: القروض غير المنتجة.

Equity: حقوق الملكية.

NPL provisions: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

Fix Asset: الموجودات الثابتة.

قيمة هذا المؤشر هي (الواحد الصحيح)، وارتفاع نتائج هذا المؤشر عن هذا القيمة تدل على

هشاشة مالية للمصرف المدروس.

المحور الثالث

الجانب التطبيقي

أولاً: عينة البحث

شمل البحث عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم اختيار عينة تتمثل بالمصارف التجارية التي انطبقت عليها الشروط الآتية:

١. المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، في عام ٢٠٠٤، وأستمر نشاطها دون انقطاع، ضمن الحدود الزمانية للبحث، اي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩.
٢. المصارف التجارية التي وفر الموقع الرسمي لهيئة الاوراق المالية، عنها البيانات المالية اللازمة للتحليل المالي لمتغيرات الدراسة.
٣. المصارف التجارية الملتزمة بنشر القوائم المالية بانتظام، وفق الضوابط المالية والمحاسبية. وقد بلغ عدد المصارف التجارية التي استوفت الشروط السابقة، وادخلت في عينة البحث (٩) مصارف تجارية، والجدول (٢) يبين المصارف عينة البحث.

جدول رقم (٢) المصارف التجارية عينة البحث

ت	أسم المصرف	الاسم المختصر	تاريخ التأسيس	تاريخ الادراج في سوق العراق للأوراق المالية
١	مصرف بغداد	BBOB	١٩٩٢	٢٠٠٤
٢	مصرف بابل	BBAY	١٩٩٩	٢٠٠٤
٣	المصرف التجاري العراقي	TBI	١٩٩٢	٢٠٠٤
٤	المصرف الاهلي العراقي	BNOI	١٩٩٥	٢٠٠٤
٥	مصرف الشرق الاوسط	BIME	١٩٩٣	٢٠٠٤
٦	المصرف المتحد	UBI	١٩٩٤	٢٠٠٤
٧	مصرف الاستثمار العراقي	BIBI	١٩٩٣	٢٠٠٤
٨	مصرف الخليج التجاري	BGUC	١٩٩٩	٢٠٠٤
٩	مصرف سومر التجاري	BSUC	١٩٩٩	٢٠٠٤

المصدر: www.isc.gov.iq الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب وموقع سوق العراق للأوراق المالية

ثانياً: التوصيف المالي للهشاشة المالية

في هذا الجزء من الجانب العملي تمت مناقشة نتائج التحليل الاحصائي للمتغير المعتمد (الهشاشة المالية)، بعد استخدام مؤشر (Texas)، كأداة لقياس الهشاشة المالية في المصارف المبحوثة، ويبين الجدول (٣) التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر الهشاشة المالية، في المصارف عينة البحث للمدة (2004_2019)، إذ بلغت أعلى قيمة (2.34)، في المصرف الاهلي، وأدنى قيمة كانت (0.25)، في مصرف بابل.

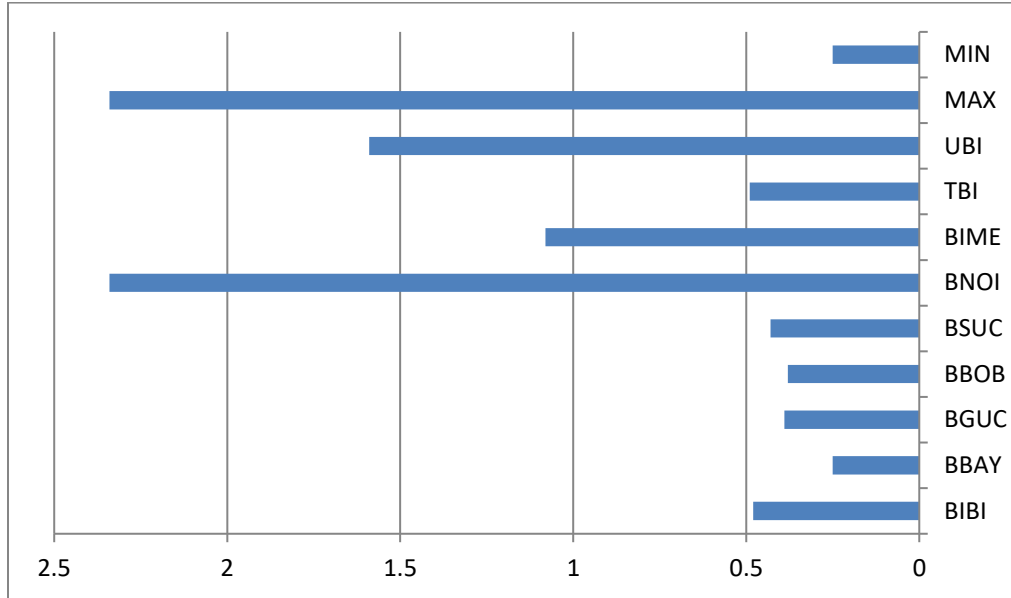
جدول رقم (٣)

التوصيف الاحصائي لمؤشر الهشاشة المالية للمصارف التجارية عينة البحث

المصارف	BIBI	BBAY	BGUC	BBOB	BSUC	BNOI	BIME	TBI	UBI	MAX	MIN
مؤشر الهشاشة	0.48	0.25	0.39	0.38	0.43	2.34	1.08	0.49	1.59	2.34	0.25

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

والشكل (١) يمثل التوصيف البياني لمؤشر الهشاشة المالية في المصارف عينة البحث:



شكل رقم (١)

التمثيل البياني لمؤشر الهشاشة المالية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2019_2004).

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

ثانياً. التحليل الاحصائي واختبار فرض البحث

فرض البحث (تعاني المصارف المبحوثة من هشاشة مالية مرتفعة)، وبهدف تحليل هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) (One-Sample T-Test)، أذ يوضح الجدول (٤) الاحصائيات الوصفية لعينة البحث، أذ يظهر العمود (N) عدد المشاهدات للعينة المبحوثة، وهي (144)، وكان الوسط الحسابي لمتوسطات العينة (0.8253) والانحراف المعياري (0.93543) ومتوسط الخطأ المعياري (0.7795).

جدول رقم (٤) الاحصاءات الوصفية لمتغير الهشاشة المالية

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الهشاشة	144	.8253	.93543	.07795

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-V-22

ويظهر الجدول (٥) نتائج اختبار (One- Sample T-Test)، أذ كانت قيمة (t) (-2.241)، ودرجة الحرية (N-1) تساوي (143)، ومستوى المعنوية الاختبار هي (0.027).

جدول رقم (٥)

اختبار فروق المتوسطات للهشاشة المالية في المصارف عينة البحث

	Test Value = 1					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الهشاشة	-2.241-	143	.027	-.17472-	-.3288-	-.0206-

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-V-22

استناداً الى التحليل السابق، تم اثبات عدم صحة الفرض، أي أن المصارف عينة البحث لا تعاني من هشاشة مالية مرتفعة، وذلك لأن الوسط الحسابي للعينة في الجدول (٤) يساوي (0.82) وهو أقل من القيمة المعيارية لمؤشر الهشاشة البالغة (1)، كما أن قيمة (P-Value) كانت (0.027) وهي أقل من (0.05).

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. صلاحية مؤشر (TEXAS) لقياس الهشاشة المالية، كونه يتلاءم بشكل كبير مع عمل المصارف التجارية.
٢. مؤشر (TEXAS) لم يتم استخدامه لقياس الهشاشة المالية، على أقل تقدير في الدراسات المحلية، على حد علمنا.
٣. تظهر نتائج التحليل المالي أن المصرف الاهلي حقق أعلى معدل وفق مؤشر الهشاشة المالية.
٤. تظهر نتائج التحليل المالي أن مصرف بابل حقق أدنى معدل وفق مؤشر الهشاشة المالية.

ثانياً. التوصيات

١. ضرورة اعتماد مؤشر (Texas) من قبل المصارف التجارية لاختبار متانة وضعها المالي وتعزيز المعدلات المتحققة لهذا المؤشر.
٢. ضرورة قيام المصرف باتباع الية مناسبة لفحص الوضع المالي للمقترضين، والجدوى المالية من المشاريع المسحوب القروض عليها، تجنباً لتعثر المقترضين.

٣. ضرورة قيام المصرف الاهلي بإعادة النظر في تقييم وضعه المالي، لكونه حقق أعلى معدل في مؤشر الهشاشة المالية (Texas) المعتمد في الدراسة، من بين المصارف عينة الدراسة.

قائمة المراجع

أولاً. المصادر العربية

١. ابو شهاب، عزت هاني عزت، ٢٠١٨، مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.
٢. الحموي، نزمين محمد غسان، ٢٠١٦، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.
٣. خالد، محمد وهزشي، طارق، ٢٠١٩، التحرير المالي بين الايجابيات والسلبيات، الملتقى العلمي الوطني حول: النظام المالي واشكاله تمويل الاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.
٤. الراوي، احمد عمر، ٢٠١٩، السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من آثار الدين العام، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم والاقتصادية والادارية، المجلد (١١)، العدد (٢٧)، العراق.
٥. السقا، زياد هاشم وحسين، على ابراهيم ومحمود، صدام محمد، ٢٠٢٠، تعزيز الكفاءة المالية في ظل معايير (IFRS) للحد من الهشاشة المالية" دراسة تجريبية لواقع الازمات في العراق باستخدام مغلف البيانات، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (١٦) العدد الخاص (١)، العراق.
٦. الطائي، يوسف حجم سلطان والجبوري، حيدر جاسم عبيد، ٢٠١٧، المرونة المالية وتأثيرها في الحد من هشاشة النظام المصرفي (دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة)، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع عشر، العدد ٣، العراق.
٧. المرشدي، عباس علوان شريف، ٢٠١٨، استعمال نموذج (Sherrod) للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق-بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، بحث منشور في مجلة جامعة بابل، المجلد (٢٦) العدد (١)، العراق.
٨. الموقع الالكتروني الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية (www.isc.gov.iq).
٩. محي الدين، عمرو، ٢٠٠٠، أزمة الديون الاسيوية، الجذور والاليات والدروس المستفادة، الطبعة الاولى، دار الشروق، القاهرة، مصر.

ثانياً.المصادر الاجنبية

1. Allen, Franklin, Carletti, Elena, Goldstin, Itay and Leonello, Agnese, 2015, Moral Hazard and Government Guarantees in the Banking Industry, Journal of financial Regulation, Vol. (1), Issue (1), pp 30-50.
2. Eichengreen, Barry and, Husman, Ricardi, 1999, Exchange rates and financial fragility. NBER working paper NO.7418.JEL,GO.
([http:// www.nber.org/paper/w7818](http://www.nber.org/paper/w7818)).
3. Loayza, Norman and Ranciere, Romain, 2006, Financial development financial, Fragility, and Growth, Journal of money, Credit and Banking, Vol (38), No (4), pp1051-1076.
4. Rossi, Marco, 1999, financial fragility and Economic performance in developing Economies: Do capital controls, prudential regulation and supervision matter? IMF paper No.99/66, Vol (1999).Issue (066).
5. Schroeder, Susan, 2016, Defining and detecting financial fragility: New Zealand's experience, International Journal of Social Economics, Vol (36), No (3), pp 287-307.
6. Schroeder, Susan,2016,Defining and detecting financial fragility: New Zealand's experience, International Journal of Social Economics, Vol 36, No 3, pp 287-307.
7. Sordi, Serena and Vercelli, Alessandro, 2003, Financial fragility and Economic fluctuations: Numerical simulations and policy Implications, Journal of Economic Behavior and organization, Vol (61) (2006) pp543-561.
8. Vankatesh, Hari and Hiremath, Gourishankar, 2020, Currency mismatches in Emerging Market Economies: Is winter coming? Bulletin of Monetary Economics and Banking, Vol. (23), No. (1). PP 25-54.